Open Access VOL4 (1) 2022

UN projects to settle the dispute over Western Sahara

prof. Dr: Alaa Abdel Hafeez Mohamed - Professor of Political Science and Dean of the Faculty of Commerce - Assiut University

prof. Dr: Muammar Ratib Muhammad - Professor of Public International Law - Vice Dean of the Faculty of Law - Assiut University

Prepared by: : Ahmed Mohamed EL Sayed Ahmed Maky - PhD researcher in the Department of Politics and Economics (Politics), Institute for African Research and Studies and the Nile Basin Countries - Aswan University.

Summary

Our research in this study deals with international projects to settle the conflict over Western Sahara, in which we will present the options that have been put forward to resolve the Sahara issue and then identify the most important obstacles that hinder international settlement projects. From here we have shed light on international projects to settle the conflict over Western Sahara. There have been many attempts and endeavors. International efforts to resolve the issue of the conflict over Western Sahara, but all the proposed solutions were not successful and collided with many obstacles embodied by the consent of the parties. Whenever there was a solution and the international organization - the United Nations - tried to implement it, several problems exploded and viewpoints differed regarding it, and thus all attempts froze. And international endeavors, whether legal or political.

Keywords: International projects - settlement - Conflict - Western Sahara

المشاريع الأممية لتسوية النزاع حول الصحراء الغربية

أ. د: **علاء عبدالحفيظ محمد** – استاذ العلوم السياسية وعميد كلية التجارة – جامعة اسيوط
أ. د: **معمر رتيب محمد** – استاذ القانون الدولي العام ووكيل كلية الحقوق – جامعة اسيوط
إعداد/ أحمد محمد السيد أحمد مكي – باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد (سياسة) معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان.

الملخص

يتناول بحثنا في هذه الدراسة المشاريع الأممية لتسوية النزاع حول الصحراء الغربية، والذي سنعرض فيه الخيارات التي طُرحت لحل القضية الصحراوية ثم التعرف على أهم العقبات التي تعرقل مشاريع التسوية الأممية ، ومن هنا قمنا بإلقاء الضوء على المشاريع الأممية لتسوية النزاع حول الصحراء الغربية ، تعددت المحاولات والمساعي الدولية لحل قضية النزاع حول الصحراء الغربية ، إلا أن كل الحلول المقترحة لم يكتب لها النجاح واصطدمت بالعديد من العراقيل التي جسدتها موافق الأطراف ، فكلما كان هناك حلاً وحاولت المنظمة الدولية – الأمم المتحدة – تطبيقه انفجرت عدة مشاكل واختلفت بشأنه وجهات النظر ، وبذلك تجمدت كل المحاولات والمساعي الدولية ، سواء القانونية منها أو السياسية.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الأممية – تسوية – النزاع – الصحراء الغربية .

إشكالية البحث

تدور إشكالية البحث حول القاء الضوء على المشاريع الأممية لتسوية النزاع حول الصحراء الغربية من خلال دراسة الخيارات التي طُرحت لحل القضية الصحراوية ثم التعرف على أهم العقبات التي تعرقل مشاريع التسوية الأممية .

ومن هذا المنطلق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال التالي: هل تم التوصل الى حل سلمي يرضى جميع الأطراف من خلال الخيارات التي طُرحت لحل القضية ؟ وانطلاقاً من هذا التساؤل الرئيسي تسعى الدراسة الى الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

تساؤلات الدراسة

في هذا البحث نجيب على بعض التساؤلات على النحو التالي: –

- ما هي الخيارات التي طُرحت لوجود حل سلمي لقضية نزاع الصحراء الغربية؟
- ما هي التي تعرقل المشاريع الأممية لحل قضية الصحراء الغربية؟
- من المستفيد من الوضع القائم؟

مقدمة

إن قضية الصحراء الغربية قضية نزاع طالت مدته من ١٩٧٦ حتى الوقت الراهن، وتُعد من أعقد القضايا في تاريخ القارة الافريقية، وتاريخ الوطن العربي المعاصر عامة، وفي المغرب العربي الكبير خاصة. فقد استعصت على الحل بسبب تناقض المواقف بين أطراف النزاع، وقاد ذلك الي طرح خيارات لوجود حل سلمي يرضي جميع الأطراف المتنازعة ، ولكن هناك بعض العراقيل التي تعطل المشاريع الأممية تجاه حل هذه القضية. وعلى هذا الأساس سوف نتناول هذا البحث من خلال تقسيمه إلى مبحثين هما:-

المبحث الأول: الخيارات التي طُرحت لحل القضية الصحراوية

المبحث الثاني: أهم العقبات التي تعرقل مشاريع التسوية الأممية

المبحث الأول : الخيارات التي طرحت لحل القضية الصحراوية

أولاً : الخيارات القانونية

أ) خيار الاستفتاء للشعب الصحراوي والاختيار بين الانضمام للمغرب أو الاستقلال (مخطط التسوية)

جاء هذا الخيار بعد ١٦ عام من النزاع المسلح بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، وقد تضمنه المقترح الأممي المشترك بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية لتسوية النزاع بين الطرفين وإحلال السلام في المنطقة ، حيث جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم ٣٦٠ أن مخطط التسوية يهدف الى تنظيم استفتاء عادل ونزيه بدون أي ضغوط ، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين [١].

بموجب القرار ٦٩٠ الصادر في ١٩٩١/٦/٢٩ ، صادق مجلس الأمن على مشروع مخطط التسوية الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة ، ومن ثم بدأت المرحلة التطبيقية لهذا المشروع بعدما تمت الموافقة عليه من طرفي النزاع ، فشكلت البعثة الأممية المكلفة بإجراء الاستفتاء – المينورسو – ووافق طرفي النزاع على اقتراح الأمين العام بيريز دو كويلار في ١٩٩١/٥/٢٤ بأن تبدأ المرحلة الانتقالية بوقف إطلاق النار في ١٩٩١/٩/٦ ، وتنتهي بإعلان نتائج الاستفتاء الذي سيكون بصيغة التخيير بين نعم للاستقلال أو نعم للانضمام الى المغرب في أواخر يناير ١٩٩٢م [٢]، وقد تضمنت هذه المرحلة أربع نقاط [٣]:

١) إعادة توزيع مواقع قوات الطرفين المغربية والصحراوية .
٢) بداية تقليص القوات المغربية في الإقليم .
٣) نشر قوائم الإحصاء لعام ١٩٧٤م ، التي قامت بها الحكومة الاسبانية .

---

[١] كروم محمد صالح ، **سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، ٢٠١١م ، ص ١٣٩ .

[٢] أحمد باسل البياتي ، " دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية " ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ٤٠٠ ، يونيو ٢٠١٢م ، ص ٥٠ .

[٣] كروم محمد صالح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٤٠ .

٤) بداية تسجيل الناخبين الصحراويين من طرف لجنة تحديد الهوية – المينورسو– .

إلا أن البعثة الأممية اصطدمت بعدة عراقيل أثناء قيامها بمهمتها جعلتها تراوح مكانها ، أهمها [٤] :

١– عدم اعتراف المملكة المغربية بإحصاء عام ١٩٧٤ الذي قامت به اسبانيا.

٢– أزمة القائمة التي تقدمت بها المملكة المغربية والتي تحمل ١٢٠.٠٠٠ شخصاً للمشاركة في الاستفتاء ، بين إصرار المغرب عليها ورفضها من قبل جبهة البوليساريو ، مع أن مخطط التسوية كان واضحاً بخصوص هذه النقطة ، إذ ألزم لجنة تحديد الهوية أن تستقبل طلبات الأشخاص الذين يعتقدون أن لهم الحق في المشاركة في الاستفتاء والذين لم يشملهم إحصاء عام ١٩٧٤ ، بطريقة فردية .

٣– نزوح أكثر من ١٧٠.٠٠٠ شخص من المغرب الى الصحراء الغربية ، والادعاء بأنهم صحراويين – المسيرة الخضراء الثانية – .

٤– حدوث خروقات عسكرية من جانب طرفي النزاع ، حيث سجلت أكثر من ١٧٠ حادثة حصلت بعد الإعلان عن وقف اطلاق النار .

٥– مسألة تعيين شيوخ القبائل من كل جانب في لجنة تحديد الهوية .

قدم جوهانز مانز – المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة – استقالته في ١٩٩١/١٢/٢٠ ، وذلك بعد أن تجاهل الأمين العام مقترحاته وتوصياته ، التي ضمنها في الرسالة التي بعث له بها بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٣ لتجاوز هذه العراقيل التي تجمد عمل البعثة [٥].

ب) اتفاق هيوستن ، معايير دقيقة للاستفتاء

كان هذا الحل – الذي لا يعتبر في حقيقة الأمر حلا جديداً وإنما تعديلا للحل الأول – نتيجة لاتفاقية هيوستن الموقعة في ١٩٩٧/٩/١٤ ، إلا أنه سبق وصول المنظمة الأممية لهذا الحل محطات عديدة دامت من عام ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٦ ، أولها التقرير الذي قدمه بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة الي مجلس الامن بتاريخ ١٩٩٤/٣/١٠ بعد زيارته لمنطقة النزاع ، وضمنه ثلاث خيارات[٦] :

١– تنظيم استفتاء من جانب واحد .

٢– استمرار مهمة بعثة المينورسو ومحاولة تقريب وجهات النظر .

٣– انسحاب قوات المينورسو والإبقاء على قوة رمزية تراقب وقف اطلاق النار .

بناء عليه ، انطلقت عملية تحديد الهوية في ١٩٩٤/٨/٢٨ واستمرت حتى ديسمبر ١٩٩٥ ، حيث تمكنت

---

[٤] كروم محمد صالح ، **المرجع السابق** ، ص ١٤٢ .

[٥] احمد باسل البياتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٥١ .

[٦] طاهر مسعود، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، دمشق، سوريا، دار المختار، ط١، ١٩٨٨م ، ص ١١٦ .

البعثة خلالها من تحديد هوية حوالي ٦٢ ألف شخص منهم ، ٤٠ ألف شخص من المناطق الخاضعة للسيطرة المغربية ، ٢٢ ألفاً من مخيمات اللاجئين [٧] .

في نوفمبر ١٩٩٦ بموجب القرار رقم ١٠٤٨ طلب المجلس من الأمين العام اقتراح خطوات بديلة في اطار خطة التسوية ، بعدما مدد ولاية المينورسو الى ١٩٩٧/٥/٣١م [٨] .

بعد تولي كوفي عنان لمنصب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، عُين في مارس ١٩٩٧ جيمس بيكر مبعوثاً خاصاً له الى الصحراء الغربية ، الذي استهل عمله باستئناف المفاوضات السرية التي كانت قد بدأت بجنيف في أغسطس ١٩٩٦ بين المغرب والبلوساريو ، والتي كانت قد علقت دورتها في أكتوبر ١٩٩٦م ، بعد أن حققت بعض التقدم ، وقام المغرب بإطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين ، إلا أن طرحه لفكرة الجهوية كمشروع للتكامل واندماج الصحراء الغربية ضمن المغرب جعل المفاوضات تقف أمام طريق مسدود [٩].

ترأس بيكر في مايو ١٩٩٧ المفاوضات التي بدأت في لندن ثم لشبونة ثم لندن ثم لشبونة مرة أخرى ، ولقد ختمت جولة المفاوضات بعقد مؤتمر في معهد بيكر للسياسات العامة في جامعة رايس (هيوستن) – الولايات المتحدة الامريكية – من ١٤ الى ١٦/ ٩ /١٩٩٧ م ، والذي كلل بتوقيع اتفاقية هيوستن [١٠] .

ومن بين ما تضمنته هذه الاتفاقية [١١] :

١. المرحلة الانتقالية : على طرفي النزاع أن يخضعوا لسلطة الأمم المتحدة في هذه المرحلة ، التي تبدأ بتحديد هوية المنتخبين وتنتهي بعد الاستفتاء .
٢. تحديد مدة الحملة الانتخابية : بمدة ثلاثة أسابيع يجسد فيها مسار انتخابي شفاف ، والتساوي في استعمال وسائل الاعلام ، وحرية التعبير والتنقل .
٣. بالنسبة لتحديد هوية المنتخبين : حيث وضع خمسة معايير لتحديد الهوية وهي [١٢] :
   - الأشخاص الوارد أسمائهم في قائمة ١٩٧٤ ، التي أعدتها اسبانيا .
   - الأشخاص الذين كانوا يعيشون على الإقليم الصحراوي ولم يشملهم إحصاء ١٩٧٤ .
   - الأشخاص المنحدرين من أب صحراوي مولود على الإقليم الصحراوي .

---

[٧] نور أحمد عبد المنعم نور ، " مستقبل مشكلة الصحراء الغربية " ، مجلة الدفاع ، القاهرة ، عدد ١٤١ ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٦١.

[٨] طاهر مسعود ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ – ١٢٧ .

[٩] مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير المصير**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، العام الجامعي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧، ص ٢١٨ .

[١٠] نور أحمد عبد المنعم نور ، مرجع سبق ذكره ، نفسه .

[١١] مسعود شعنان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٢٠ .

[١٢] نور احمد عبد المنعم نور ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٦٢ .

- افراد القبائل الصحراوية المنتمية للإقليم الذين اقاموا فيه لمدة ٦ سنوات متواصلة او ١٢ سنة منقطعة ، قبل ١٩٧٤/١٢/١ .

٤. تخفيض عدد القوات العسكرية لكلا الطرفين ، والالتزام بإبقائها في الثكنات.

٥. الاتفاق على اطلاق سراح اسرى الحرب والمعتقلين السياسيين .

٦. الاتفاق على عودة اللاجئين الى تندوف .

٧. الاتفاق على الجدول الزمني التالي :

- في ١٩٩٨/٥/٧ ، تبدأ عملية عودة اللاجئين من مخيمات تندوف ، وتنتهي في ١٩٩٨/١١/١ .
- في ١٩٩٨/٥/٣١ تنتهي لجنة تحديد الهوية من عملها .
- في ١٩٩٨/١١/١٦ تبدأ الحملة الانتخابية ، وتنتهي في ١٩٩٨/١٢/٦.
- حدد تاريخ ١٩٩٨/١٢/٧ لإجراء الاستفتاء .

بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلها المبعوث الاممي بيكر لتطبيق هذا الاتفاق ، إلا أن تجدد الخلاف بين الطرفين حال دون أن يصل الشعب الصحراوي لصندوق الاستفتاء ليقرر مصيره ، والسبب دائما هو مشكلة تحديد هوية المواطنين الصحراويين الذين يحق لهم الاستفتاء والتي ظلت تقف في وجه كل حل يراد منه تسوية القضية الصحراوية بصفة نهائية حتى يومنا هذا . حيث احتج المغرب بأن معظم مرشحيه قد فشلوا في إجراءات التحقق من الهوية التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة لأنها استعانت بسجلات اسبانية وبشيوخ القبائل الصحراوية[١٣] ، كما سجل ١٣٠.٠٠٠ طعن أمام لجنة تحديد الهوية لدى بعثة المينورسو[١٤] .

وبعد فشل الحل القانوني لإجراء الاستفتاء ، بدأ عمل المينورسو يتجه لإيجاد حل سياسي متوافق عليه – خاصة بعد قرار مجلس الامن لسنة ٢٠٠٠ م الذي يقترح حلاً سياسياً لمشكلة الصحراء الغربية – سواء من خلال مقترح جيمس بيكر سنة ٢٠٠١ المسمى " باتفاق الإطار " أم مخطط السلام الذي جاء به جيمس بيكر في ٢٠٠٣ [١٥].

ثانياً : الخيارات السياسية

أ) مخطط بيكر الأول " الاتفاق الإطار "

جاء اقتراح الاتفاق الإطار كحل لقضية الصحراء الغربية بدلاً من مخطط التسوية، في تقرير الأمين العام

---

[١٣] مصطفى عبد النبي ، **موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية** ، رسالة ماجستير في القانون الدولي غير منشورة ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٩ .

[١٤] أحمد بو دراع ، " خطة بيكر الثانية والسلام الموعود " ، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت ، لبنان ، العدد ٣١٥ ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، مايو ٢٠٠٥ ، ص ٦٣ .

[١٥] طارق مبروك تراي، **عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية**، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥م ، ص ١٨٧ .

للأمم المتحدة كوفي عنان بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٠ تحت رقم S/٢٠٠١/٦١٣ الذي عرض على مجلس الأمن في ٢٠٠١/٦/٢٩ ، وقد نص الاقتراح على ما يلي [١٦] :

- يمنح سكان الصحراء الغربية حكماً ذاتياً تحت سيادة المغرب ، بحيث يكون لهم الحق في إدارة الإقليم عن طريق مؤسسات تنفيذية وتشريعية منتخبة يكون لها الاختصاصات التالية : الميزانية والنظام الضريبي وحماية الامن الداخلي والحالة الاجتماعية والثقافية والتعليم والنقل والزراعة والتعدين والصيد والصناعة والسياسة البيئية والتنمية المحلية والماء والكهرباء والتجهيزات القاعدية والبنية الأساسية الأخرى .
- ينفرد المغرب في اطار الحكم الذاتي لإقليم الصحراء الغربية بمجال العلاقات الخارجية (المعاهدات بما فيها الاتفاقات الدولية) والأمن الوطني والدفاع الخارجي (بما في ذلك تعيين الحدود البرية والبحرية والجوية) ، وكل المسائل المتعلقة بإنتاج أو بيع أو ملكية أو استعمال السلاح أو المتفجرات والمحافظة على سلامة الوحدة الإقليمية ضد كل محاولة تنازل من داخل أو خارج الإقليم ، كما انه سيتم التعامل بالعملة المغربية ويرفع العلم المغربي ، وأما الجمارك والبريد والمواصلات فستكون مغربية كذلك .
- يتم اجراء استفتاء لتحديد مستقبل الإقليم النهائي بعد خمس سنوات من تنفيذ الاتفاق الإطار ، على أن يحدد تاريخه من قبل الأطراف المتنازعة ويشارك فيه كل شخص أقام بشكل دائم على الأراضي الصحراوية قبل الاستفتاء [١٧] .

كما تضمن الاقتراح إشراك الجزائر وموريتانيا بصفتهما شاهدتين عليه بالإضافة الى فرنسا والولايات المتحدة بمثابة ضامنتين لتنفيذ الاتفاق [١٨] .

وقد نال هذا المشروع التأييد التام من جانب المغرب ، الذي أعرب عن استعداده الكامل للتعامل مع المقترح الأممي بجدية ، ويرى بعض المحللين السياسيين بأن فكرة مشروع الاتفاق الإطار أساسها مغربية ، ويستدلون على ذلك بإدراج الاقتراحات والموقف المغربي في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتضمن مشروع الاتفاق الإطار بالإضافة الى تصريحات المسؤولين المغربيين الذين وجدوا في هذا المشروع الحل النهائي لقضية الصحراء الغربية ، وأن اقتراح المغرب لمشروع الحكم الذاتي الموسع في ٢٠٠٧ أكبر دليل على ذلك[١٩].

بينما رُفض المشروع كلياً من جانب جبهة البوليساريو ، الذي وصفته بأنه منعدم الشرعية لأنه يتجاهل حق

---

[١٦] نور أحمد عبد المنعم نور ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٨٧ .
[١٧] أحمد باسل البياتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٥٢ .
[١٨] **المرجع السابق** ، ص ٥٣ .
[١٩] مسعود شعنان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٢٥ – ٢٢٦ .

الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، وهذا الحق غير قابل للتغيير أو التنازل عنه ، وفي المقابل أبدت استعدادها لتقديم كل المساعدة للمضي قدماً بمخطط التسوية ، وتنظيم الاستفتاء المتفق عليه ، وأيدت الجزائر موقف الجبهة حينما اعتبرت أن المشروع هو تحضير لضم المغرب للصحراء الغربية ، أما المغرب فقد أبدى رغبته في التفاوض من أجل الوصول في إطار هذا المشروع الى حل نهائي لقضية الصحراء الغربية[٢٠].

ونظراً للمواقف المتعارضة بين طرفي النزاع بشأن هذا المشروع الأممي لتسوية القضية الصحراوية بدلاً من مخطط التسوية ، تعصر هو الآخر كسابقه ، ومما أُخذ أنه [٢١] :

١) يمهد لضم المغرب للصحراء الغربية بعد أن يفرض على السكان الأمر الواقع ، بأن يعطي كل الأعمال السيادية في الإقليم للمغرب .
٢) فصل في الاستفتاء لصالح المغرب ، بأن سمح لكل من يقيم بالإقليم لسنة على الأقل قبل الاستفتاء أن يشارك فيه .
٣) ترك للطرفين الحرية في تحديد تاريخ الاستفتاء ، الأمر الذي يُعد مستحيلاً تقريباً لانعدام الثقة بينهم .
٤) كما أن الاتفاق الإطار قد تعامل مع إقليم الصحراء الغربية كأنه خاضع لسيادة المغرب ، وسمح له بإبقاء قواته في المنطقة .

لهذا لم يكن للاتفاق الإطار الذي يعرض حكماً ذاتياً على الشعب الصحراوي تحت سيادة مغربية من أن يستمر ، وذلك لأنه متعارض مع مبدأ دولي مهم ، وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وهذا الحق لا يمكن أن تكون حرية اختيار الشعوب فيه مقيدة ، لأن أساسه هو أن يمنح الشعب الحرية الكاملة لاختيار المصير الذي يريده عندما يتوجه الى لصناديق الاستفتاء[٢٢] .

ب) مقترح بيكر الثاني أو ما يسمى بمخطط السلام

في فبراير ٢٠٠٢ قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره الذي يحمل رقم S/ ٢٠٠٢/١٧٨ الى مجلس الأمن ، حمّل فيه لأول مرة المغرب وحدها مسؤولية عرقلة خطة التسوية ، واقترح على المجلس أربعة خيارات لحل القضية الصحراوية[٢٣] :

- الخيار الأول : استئناف مخطط التسوية بدون الرجوع لطرفي النزاع .
- الخيار الثاني : يقوم المبعوث الأممي بتعديل مشروع الاتفاق الإطار بما يناسب تطلعات طرفي النزاع ، ويتم عرض المشروع على الأطراف بواسطة مجلس الأمن على أساس غير تفاوضي .

---

[٢٠] أحمد باسل البياتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٥٣ .
[٢١] مسعود شعنان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٢٨ .
[٢٢] طارق مبروك تراي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٩٠ .
[٢٣] مسعود شعنان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٢٨ .

- الخيار الثالث : يقوم المبعوث الأممي بمشروع تقسيم الإقليم ، وللأطراف المعنية مهلة حتى نوفمبر ٢٠٠٢ للاتفاق عليه وقبوله ، وبعد ذلك يقترح مشروعه على المجلس الذي يعرضه على الأطراف على أساس غير تفاوضي ، وتضمن هذا المشروع أول مرة فكرة تقسيم الصحراء الغربية بين طرفي النزاع ، بحيث يمارس المغرب سيادته على إقليم الساقية الحمراء وتمارس جبهة البوليساريو سيادتها على وادي الذهب وبهذا يكون لها ثلث الإقليم ، إلا أن المغرب رفض هذا المشروع وذلك لأنه يعد تراجعاً عن الاتفاق الإطار وينال من السيادة المغربية بأن يقتطع جزءاً من أراضيها[٢٤].
- الخيار الرابع : إنهاء مهمة المينورسو ، فقد رأي كوفي عنان أن الأمم المتحدة قد وصلت الى طريق مسدود خاصة وأن الأزمة قد كلفت المنظمة ما يزيد عن ١٥ مليار دولار أمريكي [٢٥] .

إلا أن مجلس الأمن في قراره رقم ١٤٢٩ المؤرخ في ٢٠٠٢/٧/٣٠ طلب من بيكر إيجاد حلاً سياسياً آخر ، يصب في مبدأ تقرير المصير ، ومنحه في ذلك مهلة ستة أشهر إضافية ، وهذا ما جعل المبعوث الأممي يعود مرة أخرى للمنطقة في يناير ٢٠٠٣ ويقدم اقتراحات جديدة للطرفين المتنازعين ومنحهما مدة شهرين للرد عليها ، كما اشترط عليهما السرية التامة الى حين الاتفاق النهائي [٢٦] .

قدم الأمين العام للأمم المتحدة في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٣ تقريره رقم S/٢٠٠٣/٥٦٥ المفصل عن مقترحات بيكر أو مخطط السلام لتقرير مصير الصحراء الغربية ، الذي حاول بيكر من خلاله الجمع بين مخطط الاستفتاء أو التسوية ومشروع الاتفاق الإطار ، وذلك بمنح سكان الصحراء الغربية حكماً انتقالياً لمدة أربع سنوات بدلاً من خمسة ، على أن يتم انتخاب الحكومة والبرلمان المحليين من طرف السكان بعد مرور السنة الأولى ، وبعد أربعة سنوات يتم تنظيم استفتاء شعبي [٢٧] .

وتداركاً من بيكر للنقاط التي انتقد فيها مشروع الاتفاق الإطار ، قام بتضييق صلاحيات المغرب في الصحراء الغربية خلال الفترة الانتقالية ، كما منح السكان الصحراويين الحق في اختيار النظام القضائي الخاص بهم دون الالتزام بالدستور المغربي ، خلافاً لما جاء في الاتفاق الإطار الذي اشترط العمل بالدستور المغربي ، وألزم المغرب بتقليص قواته المسلحة في الإقليم الصحراوي وبذلك لم يترك للسلطات المغربية من صلاحيات إلا الدفاع لأنه حتى بالنسبة للسياسة الخارجية اقترح المبعوث الاممي أن تشترك إدارة الحكم المحلي فيها [٢٨] .

---

[٢٤] أحمد باسل البياتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٥٣ .
[٢٥] أحمد باسل البياتي ، **المرجع السابق** ، نفسه
[٢٦] طارق مبروك تراي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٩١ .
[٢٧] أحمد باسل البياتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٥٣ .
[٢٨] مصطفى عبد النبي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص١١٢ .

- وبالنسبة لتحديد هوية المنتخبين فأنه اعتبر مهلاً للتصويت [٢٩] :

- كل شخص بلغ سن الثامنة عشرة أو أكثر ضمن القائمة التي أعدتها بعثة المينورسو .
- كل الذين ظهرت أسماؤهم في قائمة العائدين التي أعدتها المفوضية السامية للاجئين في ٢٠٠٠/١٠/٣١ م .
- القاطنون في الإقليم دون انقطاع ، منذ ١٩٩٩/١٢/٣٠ م .
- أخير ، فأن الأمم المتحدة هي التي تحدد المؤهلين للتصويت ، وقرارها في ذلك يكون نهائياً وليس قابلاً للطعن .

استطاع المبعوث الاممي من خلال مخطط بيكر الثاني أن يوفق بين الحل السياسي والقانوني من جهة ، ومن جهة أخرى أن يوفق بين مطالب الطرف الحائز على المكانة السياسية والقوة الذي يسيطر على جزء كبير من إقليم الصحراء الغربية (أي المغرب) ، وبين مطالب الجهة التي تحوز بشكل لا يمكن إنكاره على الحق في تقرير مصيرها المعترف به دولياً وأممياً (أي جبهة البوليساريو) [٣٠] .

ومع أن هذا الحل التوفيقي – السياسي والقانوني – يلائم بشكل واضح الامنيات التي عبر عنها المغرب منذ ٢٧ سنة ، ولاسيما ، بإدماج ليس فقط السكان " الأصليين " وإنما أيضا " المقيميين " في الاستفتاء ، إلا أن خوف الطبقة الحاكمة في المغرب من فقدان امتيازاتها أدى بها الى رفض اقتراح بيكر[٣١] .

فرغم التعديلات التي جاء بها بيكر الثاني ومعالجته لكل النقاط التي ثار بشأنها الخلاف في مشروع الاتفاق الإطار ، أهمها تأكيده على تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية عن طريق استفتاء حر ومباشر وإعطاء المغرب صلاحيات ولو محدودة على الإقليم ، إلا أن المملكة المغربية لم توافق عليه واتهمت الأمم المتحدة بالانحياز لجبهة البوليساريو ، خاصة وأن الفقرة النهائية في المخطط تمنح السلطة الكاملة للأمين العام في شرح المخطط وفي حالة وقوع خلاف حوله ، فإن تفسير الأمين العام هو الذي يؤخذ بعين الاعتبار ويكون ملزماً للأطراف جميعاً[٣٢] .

بعدما صادق مجلس الأمن على تطبيق مخطط السلام وتعديله لصيغة الإلزام التي جاءت فيه ، بأن طلب من طرفي النزاع التعاون مع الأمم المتحدة وفيما بينهما من أجل قبول المخطط وتطبيقه ، رفع الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً الى المجلس يطلب فيه من المغرب – بعد موافقة جبهة البوليساريو – التعاون بطريقة إيجابية

---

[٢٩] أحمد بو دراع ، **مرجع سبق ذكره** ، ص٧٥ .
[٣٠] طارق مبروك تراي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٩٣ .
[٣١] طارق مبروك تراي ، **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .
[٣٢] مسعود شعنان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٣٤ .

وقبول تنفيذ المخطط ، الذي يوفر بعض المطالب لكل طرف [٣٣] ، جاء رفض المغرب صريحاً للمخطط ككل ، وفي بيان لخارجيته طلب من مجلس الأمن أن يجد حلاً يحترم السيادة المغربية ووحدتها الترابية [٣٤] .

يرى بعض الباحثين في قضية الصحراء الغربية أن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء رفض المغرب لمخطط السلام الي الظروف التي كان يمر بها خاصة بعد انتفاضة العيون ، ما جعله يتخوف من نتيجة الاستفتاء الذي جاء بصيغته الأولى ، إما الاستقلال أو الاندماج مع المملكة المغربية ، ما يعني ربح أو خسارة بدون حل وسط – المتمثل في التسوية – الذي حاول المغرب ادراجه بكل السبل ، بحيث يصل الى اتفاق بدون اللجوء الى الاستفتاء ، وما يؤكد هذا القول اقتراح الحكم الذاتي الموسع الذي تقدم به الملك المغربي في ٢٠٠٧م[٣٥].

ومما جاء في مشروع الحكم الذاتي الموسع أن تحتفظ المغرب لنفسها بكل ما يتعلق بالسيادة ، الدستور والعقيدة ، الأمن الوطني والدفاع الخارجي والوحدة الترابية ، القضاء والشؤون الخارجية . في المقابل تستقل إدارة الحكم الذاتي في الصحراء بكل من الشرطة المحلية وحاكم الجهة ؛ بالإضافة الى التجارة والصناعة والسياحة والفلاحة والميزانية للجهة ، كما تستقل بالجانب الاجتماعي والثقافي للمنطقة . ولممارسة هذه الاختصاصات خولها المشرع أن تنتخب برلماناً جمهورياً الذي بدوره ينتخب حكومة جمهورية ، وأن ينشئ محاكم جمهورية كذلك [٣٦] .

إن الحلول المقترحة لحل القضية الصحراوية وصلت الي طريق مسدود، وتبخرت كل الجهود التي بذلها المبعوثون الأمميون في المنطقة وخاصة جيمس بيكر ، الذي كانت مساعيه جادة ، وصادقة لحل الملف الصحراوي ، إلا أن مجلس الأمن الدولي لم يدعمه بالشكل الكافي في بلوغ هذه الغاية ، بسبب قرارته التي لم تكن حازمة اتجاه الأطراف المتنازعة ، وهذا ما أدى الى تعطيل استفتاء تقرير المصير في المنطقة [٣٧].

وتجدر الإشارة في هذا المجال الى أن الجزائر قد اقترحت على الأمم المتحدة ، مشروع الإدارة المباشرة للإقليم من قبل الأمم المتحدة ، معللة بذلك بأنه في وجود حل مقبول – مخطط السلام – من طرفي النزاع ، ومصادق عليه من طرف الأمم المتحدة ، وما دام أن العراقيل ناتجة عن خلافاتهما حول تطبيقه ، فإن الأنسب هو أن تتكفل الأمم المتحدة وبشكل تام بوضع مخططها حيز التنفيذ [٣٨] .

---

[٣٣] **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S/٢٠٠٣/١٠١٦ بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٦ .**

[٣٤] مسعود شعنان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٣٦ .

[٣٥] عرض حول الجمهورية الموسعة ومشروع الحكم الذاتي ، **مدونة القانون المغربي** ، www.droitmaroc.blogspot.com ، تاريخ النشر ٢٠١٢/١٠/٣٠ ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٩/٥ .

[٣٦] عرض حول الجمهورية الموسعة ومشروع الحكم الذاتي ، **المرجع السابق** ، نفسه .

[٣٧] طارق مبروك تراي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٩٥ .

[٣٨] طارق مبروك تراي ، **المرجع السابق** ، نفس الصفحة .

المبحث الثاني : أهم العقبات التي تعرقل مشاريع التسوية الأممية

في ضوء ما سبق ذكره من الحلول التي لم تجد طريقها الي النور في قضية الصحراء الغربية ، لا بد من التساؤل عن العقبات التي تعرقل سير المقترحات الأممية في الصحراء الغربية ؟

أولاً: العقبات الاقتصادية

يزخر إقليم الصحراء الغربية بموارد طبيعية هائلة ، كما سبق التعرض إليه ، ما يجعل المملكة المغربية لا تقبل فكرة انفصال الصحراء الغربية عنها ، حيث أن الاقتصاد المغربي انعشته مداخيل الثروة السمكية التي تتمتع بها الشواطئ الصحراوية والتي تعتبر أهم وأغنى حوض سمكي في إفريقيا ، وتؤهلها الظروف المناخية والبيئية لبلوغ قدرة إنتاجية هائلة ، بدليل المفاوضات التي خاضها المغرب مع الاتحاد الأوروبي لتجديد اتفاقية الصيد البحري التي ألغاها البرلمان الأوروبي في ٢٠١١/١٢/١٤ بسبب الصيد في مياه الصحراء الغربية التي لا تدخل ضمن السيادة المغربية ، وقد تُوجت هذه المفاوضات بعد ست جولات عسيرة بتوقيع اتفاقية بين المغرب والاتحاد الأوروبي في ٢٠١٣/٧/٢٤ لتمديد العمل باتفاقية الصيد البحري التي دخلت حيز التطبيق في ٢٠٠٧/٢/٢٨ مع بعض التعديلات ، بمقابل ٤٠ مليون يورو في السنة[٣٩].

قدمت جبهة البوليساريو طعناً أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الاوروبي للمطالبة بإلغاء قرار مجلس الاتحاد الأوروبي بفتح مفاوضات مع المغرب حول اتفاقية الصيد البحري وحفزت منظمات حقوقية أوروبية للاحتجاج والضغط على الاتحاد للتراجع عن قراره والالتزام بقرار سابق للمحكمة ، وتطالب جبهة البوليساريو، التي تسعى لفصل الصحراء الغربية عن المغرب، بإلغاء قرار مجلس الاتحاد الأوروبي الصادر في ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٨ والذي يفوض بموجبه اللجنة بفتح مفاوضات، مع المغرب من أجل تمديد اتفاقية الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لتشمل الصحراء ومجالها البحري [٤٠].

وقررت محكمة العدل التابعة للاتحاد الاوروبي ان اتفاق الصيد المبرم في ٢٠٠٦ مع المغرب ويتيح للسفن الاوروبية الصيد في منطقة الصيد البحري المغربية مقابل مساهمة اقتصادية أوروبية سنوية بقيمة ٣٠ مليون يورو وتنشط في المنطقة سفن ١١ بلداً بينها اسبانيا وفرنسا وهولندا وليتوانيا «قابل للتطبيق على أراضي المغرب» ولا يشمل المياه المحاذية للمنطقة المتنازع عليها من الصحراء الغربية والتي لم تتم الإشارة اليها في نص الاتفاق وهو القرار الذي رفضه المغرب وأدى لتوتر في علاقاته مع الاتحاد الاوروبي[٤١].

---

[٣٩] " تجديد اتفاق الصيد البحري بين الرباط والاتحاد الأوروبي " ، **جريدة القدس العربي** ، www.alquds.co.uk ، تاريخ النشر ٢٠١٣/٧/٢٤ ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٩/٧ م .

[٤٠] " البوليساريو تطعن في مفاوضات تجديد اتفاق الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي " ، **جريدة القدس العربي** ، www.alquds.co.uk ، تاريخ النشر ٢٠١٨/٦/١٧ ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٩/٧ م .

[٤١] " البوليساريو تطعن في مفاوضات تجديد اتفاق الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي " ، **المرجع السابق** ، نفسه .

نفس الشيء يقال بالنسبة للفوسفات ، فكما سبق ذكره تحتل الصحراء الغربية المراتب الأولى بالنسبة لاحتياطها من الفوسفات ذو النوعية الممتازة ، واستغلال هذه الثروة الطبيعية يجعل المغرب يحتل مركزاً مهماً بين الدول المصدرة للفوسفات ، حيث بموجب إحصاء قامت به إحدى المنظمات غير الحكومية – (WesternSaharaResourceWatch) منظمة مراقبة استغلال الموارد في الصحراء الغربية – تبين أنه في المدة ما بين ٢٠١٢/٧/١٠ الى ٢٠١٢/٨/٣١ ، تم شحن ٢٠ باخرة من طرف السلطات المغربية من الفوسفات من مناجم بو كراع بالعيون ما يعادل مجموع ٨١٤٠٠٠ طن ، وأن استغلال هذه المادة على هذه الوتيرة سيحقق للمغرب ما قيمته ٤٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة ، حيث أكدت هذه المنظمة أن استغلال الفوسفات يشكل مصدر ثراء للمغرب على حساب الصحراء الغربية [٤٢] .

يؤكد ما سبق قوله ، المشاريع الاقتصادية التي قامت بها المغرب في الصحراء الغربية لتسهيل عمليات استخراج الثروات الطبيعية والمواد الأولية من الإقليم والمتمثلة في [٤٣] :

١. شق الطرقات والربط الكامل بين الطرق البحرية والبرية .
٢. إعادة تهيئة المطارات الموجودة بالصحراء الغربية وتجهيزها واصلاحها وتوسيعها مثل مطار العيون ، ومطار الدخلة ، ومطار السمارة ، كما تم إنشاء القاعدة الجوية العسكرية الرابعة بالعيون .
٣. إعادة تهيئة وتجهيز الموانئ مع بناء موانئ جديدة للصيد البحري مثل ميناء العيون الجديد عام ١٩٨٠م ، وميناء الدخلة في عام ٢٠٠١م .
٤. تطوير الشبكة الكهربائية وذلك بإنشاء وحدات لإنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها كمحطة العيون ، والسمارة .

كل هذه المشاريع ، إضافة الى المشاريع التنموية في الميادين الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والخدمات التي أقامتها المملكة المغربية في إقليم الصحراء الغربية ، يصعب معها تصور ترك المغرب لما بناه وتسليمه لجبهة البوليساريو ، على الأقل في الوقت الحالي ، وفي نفس السياق ، هذه المشاريع قد حققت لبعض السكان الصحراويين الرفاهية وسهولة العيش ، ولاشك أنهم أصبحوا يؤيدون المغرب في مطالبته بالصحراء الغربية ويدعمونه[٤٤] .

ثانياً: العقبات العسكرية

إن تواجد القوات المغربية الهام في المدن الصحراوية يجعل عملية تنظيم استفتاء تقرير المصير للشعب

---

[٤٢] طارق مبروك تراي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٩٦ – ١٩٧ .

[٤٣] محمد الشرقاوي ، **الصحراء : الروابط الاجتماعية والرهانات الجيوستراتيجية** ، مطبعة برادويل أكسفورد ، ٢٠٠٩م ، ص ١٠٦ .

[٤٤] محمد الشرقاوي ، **المرجع السابق** ، ص ١٥٧ .

الصحراوي بحرية وعدل أمر صعب التحقيق، فقد بلغ عدد العسكر المغربي سنة ٢٠٠٢ حوالي ١٩٨.٥٠٠ جندي بعدما كان عددهم ٥٦.٠٠٠ جندي سنة ١٩٧٥[٤٥] .

بالإضافة إلى أن المغرب لم يتوقف عن شراء الأسلحة، حتى بعد وقف إطلاق النار، وذلك لتطوير ترسانته العسكرية، حيث أنه وبموجب تقرير قدمه وزير الدفاع الفرنسي للبرلمان في ٢٠٠٧ فإن المغرب قد تصدرت زبائن فرنسا في القارة الإفريقية خلال السنوات العشرة الأخيرة بصفقات لشراء الأسلحة بلغت قيمتها الإجمالية ٦٩٠ مليون يورو، كما رصد المغرب ما يقارب ٣٥ مليار درهم من ميزانية ٢٠٠٩ للمجالات العسكرية [٤٦] .

كما أقدمت المغرب على عدة تحالفات مع الدول الكبرى وبالتحديد فرنا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قررت أمريكا سنة ٢٠١٠ رفع قيمة المساعدات العسكرية للمغرب بثلاثة أضعاف مقارنة مع السنوات السابقة، إذ بلغت ٩ ملايين دولار مقابل ٣.٦ مليون دولار في سنة ٢٠٠٩، وقدرت صفقات المغرب مع فرنسا في المجال العسكري سنة ٢٠١٠ بخمسة مليارات دولار، كما جمعت المغرب والكيان الإسرائيلي مصالح مشتركة في المجال العسكري تمكن المغرب من خلالها من الاستفادة من الخبرة العسكرية الإسرائيلية في مجال السلاح الجوي ومجال المخابرات العسكرية [٤٧] .

هذا بالإضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة التي يقوم بها المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة ٢٠٠٥ المعروفة باسم الأسد الإفريقي، والتي كانت أوسعها سنة ٢٠١٠، واعتبر كثير من المحللين السياسيين والعسكريين أن هذه المناورات العسكرية مقدمة لنقل قيادة حلف شمال الأطلسي والقيادة العسكرية الأمريكية – أفريكوم – الي الساحل المغربي على المحيط الأطلسي [٤٨].

زيادة على ما سبق فإن الجدران الدفاعية التي قام المغرب بتشييدها في إقليم الصحراء الغربية، والتي يشار إليها باسم " بيرم " [٤٩] ، تعتبر من أهم العقبات في وجه تقرير المصير الصحراوي لأنها تعبر عن حقيقة نوايا المملكة المغربية في الصحراء الغربية ، فبعد الانسحاب الموريتاني منها لجأ المغرب إلى سياسة الأحزمة الدفاعية أو الجدران الأمنية التي انطلقت عام ١٩٨٠ بنا خلالها جدران دفاعية يبلغ طولها مجتمعة ٢٧٢٠ كلم تقريبا، يسهر على حمايتها ١٢٠ ألف جندي مغربي و ٢٤٠ مدفعية ثقيلة وأكثر من ٢٠ ألف كلم من الأسلاك

---

[٤٥] مسعود شعنان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٢٤٠ .

[٤٦] كروم محمد صالح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٤٤ .

[٤٧] كروم محمد صالح ، **المرجع السابق** ، ص ١٤٥ .

[٤٨] " الصحراء الغربية : تكاليف النزاع " ، **تقرير الشرق الأوسط رقم ٦٥ في ١١يونيو ٢٠٠٧م** ، www.crisisgroup.org ، ص ٨ ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٩/١٣ م .

[٤٩] **المرجع السابق** ، نفسه .

الشائكة و ١٠ ملايين لغم مضاد للأفراد – المحرم دولياً [٥٠] .

أما من جهة جبهة البوليساريو فإن تلويحاتها باستئناف الحرب، باستعراضها بين الحين و الآخر من آليات وأجهزة عسكرية، خاصة أثناء المناسبات والاحتفالات الرسمية، يستفز المغرب ويصعد من الأزمة الصحراوية[٥١] .

ثالثاً: العقبات السياسية

إن عدم تأكد المغرب من أن الاستفتاء سيحسم لصالحه جعله يقوم بعدة محاولات الإقحام قوائم الإحصاءات الانتخابية، حيث رفضت لجنة تحديد الهوية سنة ١٩٩٩ أكثر من ١٣٠ ألف اسم جاء به المغرب ليسجله في القوائم الانتخابية الرسمية، وكذلك قدم المغرب العديد من الطعون في القوائم الانتخابية التي انجزتها اللجان الأممية [٥٢].

وربما هذا ما دفع بالمغرب إلى تنظيم المسيرة الخضراء الثانية في سبتمبر١٩٩١ والمسيرة الخضراء الثالثة في سنة ١٩٩٣، والرابعة في يونيو ١٩٩٤، والخامسة في فبراير ١٩٩٥... حتى يحظى بدعم شعبي أكبر سواء من المغاربة أم الصحراويين الموالين للمغرب، وكذلك ليستطيع أن يمرر بعض الآلاف من المواطنين، ليستقروا في الإقليم الصحراوي بصفتهم صحراويين يحق لهم الاستفتاء من أجل تقرير المصير، وبذلك يحسم المغرب نتيجة الاستفتاء، لو تمكن الصحراويين من إجرائه، لصالحه [٥٣]. كما أن إنشاء المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية بالعيون في٢٥ /٣/ ٢٠٠٦، والذي من بين أعضائه شيوخ القبائل الصحراوية، لعب دورا في الدفاع عن مغربية الصحراء التي تمثل مهمة من المهام الأساسية الثلاث التي أسس من أجلها المجلس [٥٤] .

وكذلك استخدام المملكة المغربية لسياسة التنازلات والوعود بالاستغلال المشترك للإقليم الصحراوي، جعل لعاب الدول الغربية يسيل وتنحاز بطريقة أو أخرى للطرح المغربي بشأن قضية الصحراء الغربية، ومثالها موقفه من الصراع العربي الإسرائيلي، في المقابل ظلت الدول الغربية وخاصة الدول الكبرى، منها فرنسا والولايات المتحدة اصحاب الفيتو في مجلس الأمن، تتبع سياسة التساهل مع المغرب والمماطلة إزاء قضية الصحراء الغربية [٥٥] .

---

[٥٠] كروم محمد صالح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٤٦ .
[٥١] طارق مبروك تراي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٩٩ .
[٥٢] أحمد باسل البياتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٥٢ .
[٥٣] وكالة الانباء الصحراوية ، www.spsrasd.info ، تاريخ النشر ٢٠١٣/٦/١٠، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٩/١٤.
[٥٤] طارق مبروك تراي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص٢٠٠ .
[٥٥] كروم محمد صالح ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٣٠ .

خاتمة

تم في هذا البحث التعرف على المشاريع الأممية لتسوية النزاع حول الصحراء الغربية وذلك من خلال عرضنا للخيارات التي طُرحت من أجل حل القضية الصحراوية ، أهم العقبات التي تعرقل مشاريع التسوية الأممية .

وفي ختام هذ البحث يمكن القول أنه لابد من التأكيد على أن المجتمع الدولي غير مهتم بالبحث الجدي عن حلول للقضية ، بقدر اهتمامه بتأمين مصالحه الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في منطقة الصراع ، لذا فإن أغلب المبادرات والتداخلات العالمية والإقليمية في هذا النزاع ، هي من قبيل ذر الرماد في العيون، ومن قبيل إيجاد ذرائع منطقية ومقبولة للتدخل في خصوصية المنطقة في كل جوانبها ونطاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، و يظل الشعب الصحراوي محجوباً عن حقه في تقرير مصيره ، وتظل القضية الصحراوية محفوفة بتداعياتها المنفتحة مستقبلاً على كل الأصعدة، ومنها صعيد العودة مجدداً إلى سيناريو الحرب ، مضافاً إليه صعيد التجزئة المحتملة والمستهدفة لمنطقة المغرب العربي، وهو ما تسعى إليه أطراف دولية وإقليمية من الطامعين بقوة في استعادة الدور الاستعماري القديم في المنطقة .

النتائج

قد توصلت من خلال البحث في موقف الهيئات الدولية من قضية الصحراء الغربية الى عدة نتائج يمكن ان نلخصها في عدة نقاط في الآتي:

١- تُعد قضية الصحراء الغربية من أبرز القضايا في القارة الإفريقية ، والوطن العربي ، وخاصة في دول إقليم المغرب العربي .

٢- فشل المساعي الدولية في إيجاد حل سياسي عادل لقضية نزاع الصحراء الغربية ، بسبب العراقيل التي عطلت الخيارات التي طُرحت من أجل وجود حل سلمي للقضية الصحراوية .

٣- إن الطرق والاقتراحات التي قُدمت لتسوية قضية نزاع الصحراء الغربية لم نلمس فيها مظهراً من مظاهر التجديد في إيجاد حل سلمي وجذري لقضية الصحراء الغربية ترضى به جميع أطراف النزاع .

٤- وجود شبه تعتيم إعلامي عن قضية نزاع الصحراء الغربية ، وعدم تناولها في وسائل الاعلام على الرغم من الأهمية البالغة والحساسة للقضية .

التوصيات

١- ضرورة الرجوع إلى أسباب نشأة النزاع حول الصحراء الغربية، والبحث في المؤتمرات والمعاهدات التي عقدت لإيجاد الحلول المناسبة للقضية، وأخذ كافة الجوانب ومحاولة دمجها في مقترح موحد على كافة الأصعدة السياسية والقانونية والدولية .

٢- محاولة إدخال أطراف جديدة ممثلة بمنظمات دولية ، ودول قائمة كأطراف محايدة تبحث في النزاع الواقع على الصحراء الغربية، والبحث عن سبل وآليات جديدة لحل قضية نزاع الصحراء الغربية.

٣- قيام مجلس الأمن الدولي بممارسة ضغوط على أطراف النزاع من خلال التلويح الضمني والخفي بإمكانية إدراج القضية ضمن الفصل السابع، حال تجمدت مواقف المتنازعين في القضية ، أو اعتماد الحل الفيدرالي أو الكونفدرالي كتطبيق سياسي عملي لإحدى مقولات الملك الراحل الحسن الثاني، والتي يقول فيها : " لا غالب ولا مغلوب في هذا النزاع " .

٤- تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع ، ودخول الأطراف الرئيسية (المغرب – الجزائر – جبهة البوليساريو) فضلاً عن موريتانيا في حوار بشأن تنظيم نوع من أنواع الاتحاد الإقليمي أو تنظيم التعاون بينهما ولو في شكل غير اندماجي ، هو السبيل للخروج بالمنطقة من ازماتها المتعددة ، بما فيها الازمة الصحراوية ، وفي هذا الاطار يمكن للصحراء أن تتمتع بوضع دولي في ظل الاستقلال مع ربط دول المنطقة الأربعة (المغرب – الجزائر – موريتانيا – الجمهورية الصحراوية) برابطة اتحاد او تعاون إقليمي – في ظل المغرب الكبير – .

قائمة المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	الملخص باللغة العربية	١
٢	الملخص باللغة الإنجليزية (Summary)	٢
٣	إشكالية البحث	٣
٤	تساؤلات الدراسة	٣
٥	مقدمة	٤
٦	المبحث الأول: الخيارات التي طُرحت لحل القضية الصحراوية.....	٥ ــ ١٨
٧	أولاً: الخيارات القانونية	٥ ــ ١٠
٨	ثانياً: الخيارات السياسية	١٠ ــ ١٨
١٠	المبحث الثاني: أهم العقبات التي تعرقل مشاريع التسوية الأممية.....	١٩ ــ ٢٥
١١	أولاً: العقبات الاقتصادية.....	١٩ ــ ٢٢
١٢	ثانياً: العقبات العسكرية.....	٢٢ ــ ٢٤
١٣	ثالثاً : العقبات السياسية.....	٢٤ ــ ٢٥
١٤	الخاتمة	٢٦
١٥	النتائج	٢٦ ــ ٢٧
١٦	التوصيات	٢٧ ــ ٢٨
١٧	قائمة المحتويات	٢٩
١٨	قائمة المراجع	٣٠ ــ ٣١

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

١- طارق مبروك تراي، **عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية**، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥م.
٢- طاهر مسعود، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، دمشق، سوريا، دار المختار، ط١، ١٩٨٨م.
٣- محمد الشرقاوي ، **الصحراء : الروابط الاجتماعية والرهانات الجيوستراتيجية** ، مطبعة برادويل أكسفورد ، ٢٠٠٩م ، ص ١٠٦ .

ثالثا : الرسائل العلمية

١- كروم محمد صالح ، **سياسة المملكة المغربية في الصحراء ال**غربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، ٢٠١١م ، ص ١٣٩.
٢- مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية: حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير المصير**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، العام الجامعي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧.
٣- مصطفى عبد النبي ، **موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية** ، رسالة ماجستير في القانون الدولي غير منشورة ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٩ .

رابعا: مقالات ودوريات

١- أحمد باسل البياتي ، " دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية " ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد ٤٠٠ ، يونيو ٢٠١٢م ، ص ٥٠ .
٢- أحمد بو دراع ، " خطة بيكر الثانية والسلام الموعود " ، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت ، لبنان ، العدد ٣١٥ ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، مايو ٢٠٠٥ ، ص ٦٣ .
٣- نور أحمد عبد المنعم نور ، " مستقبل مشكلة الصحراء الغربية " ، **مجلة الدفاع** ، القاهرة ، عدد ١٤١ ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٦١.

خامساً: المواقع الإلكترونية

١- " البوليساريو تطعن في مفاوضات تجديد اتفاق الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي " ، **جريدة القدس العربي** ، **www.alquds.co.uk** ، تاريخ النشر ٢٠١٨/٦/١٧ ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٩/٧ م .
٢- " الصحراء الغربية : تكاليف النزاع " ، **تقرير الشرق الأوسط رقم ٦٥ في ١١يونيو ٢٠٠٧م** ، **www.crisisgroup.org** ، ص ٨ ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٩/١٣ م .
٣- " تجديد اتفاق الصيد البحري بين الرباط والاتحاد الأوروبي " ، **جريدة القدس العربي** ، **www.alquds.co.uk**، تاريخ النشر ٢٠١٣/٧/٢٤ ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٩/٧ م.
٤- عرض حول الجمهورية الموسعة ومشروع الحكم الذاتي ، مدونة القانون المغربي ، www.droitmaroc.**blogspot.com** ، تاريخ النشر ٢٠١٢/١٠/٣٠ ، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٩/٥ .
٥- وكالة الانباء الصحراوية ، **www.spsrasd.info** ، تاريخ النشر ٢٠١٣/٦/١٠، تاريخ الوصول ٢٠٢٤/٩/١٤.

سادساً: تقارير

١- **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S/٢٠٠٣/١٠١٦ بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٦ .**